ومكانته الشعبية واستمراره في الحكم ، قامت بتبديل القيادة الحكومية ، فأصبح يتسحاق رابين « الشاب » رئيسا للحكومة ، التي ضمت عددا من الوزراء الجدد . ولكن بعد مرور عدة اشهر من تشكيل الحكومة الجديدة ، خاب أمل الذين توقعوا ان تكون هذه الحكومة « حكومة استمرار وتغيير »، سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية . فالازمة الاقتصادية والاجتماعية لم تحل بل تفاقمت ، وعزلة اسرائيل الدولية ما زالت مستمرة ، « ومع ان حكومة غولده مئير تركت للحكومة الجديدة اتفاقيات فصل قوات في حاجة ماسة الى تتمات عاجلة ، لم يحدث شيء حتى الان » (يوئيل ماركوس — هآرتس ، ٧٤/١٢/٢٧) . ومع ان رابين « وعد بالانتقال مع مصر من فصل القوات الى حالة انهاء الحرب ... ووعد بالتوصل الى السلام التعاقدي مع الاردن ، لم يتحقق شيء من هذا حتى الان ...» (ماتي غولان — هآرتس ، ٧٥/١/٢٤) . أما استمرار الحكومة الجديدة في اتباع نفس السياسة السابقة فقد « أدى الى تعميق التناقضات في حزب العمل ، بين رابين ومؤيديه الذين أرادوا الاستمرار في السياسة المغامرة وبين آخرين ارادوا الاعتدال والواقعية مثل يتسحاق بن أهرون وآربيه الياف ويوسي سريد وغيرهم » (زاهي كركبي — زو هاديريخ ، ٧٥/١/١) .

وقد وصلت هذه التناقضات الى حد جعل ستة من نواب المعراخ يصوتون في الكنيست ضد حزبهم. فعندما اقترح زعيم ليكود مناحم بيغن مناقشة مقابلة رابين مع صحيفة هآرتس (٧٤/١٢/٣) حول « السنوات السبع العجاف » الشهيرة (راجع « قضايا اسرائيلية » العدد ٧ ، ٧٤/١٢/٢٦ ، ص ٢٠٤ — ٢٠٦) اقترح رابين احالة مناقشة الموضوع الى لجنة الخارجية والامن ، واما النواب الستة من حزبه ، ومنهم بن اهرون والياف وسريد، فقد صوتوا لصالح اقتراح مئير باعيل ، نائب موكيد ، الذي اقترح اسقاط الموضوع من جدول الاعمال ، « الامر الذي يعتبر دليلا لا مثيل له على ازمة حزب العمل وكتلته البرلمانية » (المصدر نفسه) . وقد علقت هآرتس (٧٤/١٢/١١) على ذلك قائلة « ان هذا يدل على التفكك وانعدام الصلاحية لدى قادة المعراخ » . أما بنحاس سابير فقد علق على ذلك بقوله : « من المشكوك فيه ان كتلة المعراخ ستبقى كتلة في ضوء ما يجري فيها » (المصدر نفسه) .

وقد دلت على هذا التفكك في المعراخ احداث اخرى ، منها توقيع دايان وثلاثة آخرين من كتلة رافي على عريضة ليكود ضد الانسحاب من الضفة الغربية ، ودعوة الوزير المستقيل ياريف وعدد آخر من رفاقه في الحزب لاقامة حكومة تكتل مع ليكود ، ثم اقامة تنظيم حمائمي في كتلة المعراخ البرلمانية دعي « المنصة الحرة » واقامة تنظيم مضاد من الصقور ، بالاضافة الى مجموعة من الحلقات الفكرية القائمة في الحزب مثل « اتجار » و« الحلقة لتوضيح قضايا الدولة والمجتمع » وغيرها . وتضاف الى هذا ايضا المحاولات الجارية لتجديد كتلة مباي والتوتر بين الكتل ، والخوف من زعماء الحزب الذين خرجوا من الحكومة ويوجهون النقد الشديد لها ، مثل دايان وايبن والموغي . ويتضح ان التكتلات داخل الحزب تنحصر في دائرتين ، تقوم الاولى منها على اساس الانتماء الى الكتل الاصلية في المعراخ ، والثانية على اساس المواقف السياسية المعتدلة او المتطرفة .

التناقضات بين الكتل تتعمق

على الرغم من اعلان كتل حزب العمل ، منذ اتحادها عن نيتها في الغاء نفسها تدريجيا ، فانها حافظت عمليا على اطرها . « فالكتل هي التي تحكم في الحزب ، وعندما يعرض موضوع أمام اللجنة المركزية للحزب ، فانه يعرض فقط بهدف المصادقة عليه ، بعد أن تكون قد تمت تسويته بين الكتل مسبقا ، وممثلو الكتل في المفاوضات — أي قادة هذه الكتل — هم الذين يعينون انفسهم . وهذا ما حدث [مثلا] بالنسبة لوثيقة غليلي [حول المناطق المحتلة] وغيرها ... » (آشر منيف — دافار ، ٧٥/١/١٤) .

والكتل هي التي ترشح ممثليها في الحكومة وفي الكنيست وهي التي ترشح أعضاءها في مؤتمر الحزب العام ، مما دفع البعض الى الاعلان انه « لا يمكن الغاء الكتل في حزب العمل » ونسب بعضهم الى احد زعماء حزب العمل قوله « ان العضوية في حزب العمل هي بمثابة تأمين على العضو ، والعضوية في الكتلة هي بمثابة تأمين ثانوي ، وفي ظروفنا التأمين الثانوي اهم من